ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

175 EX/14
١٧٥م ت/١٤
باريس، ٢٠٠٦/٨/١١
الأصل: انجليزي

البند **١٣** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن ملاءمة إعداد إعلان دولي عن أخلاقيات العلوم يشكل أساساً يستند إليه في وضع مدونة للسلوك الأخلاقي للعلميين

الملخص

تتضمن هذه الوثيقة تقرير المدير العام الذي يُعلم فيه الدول الأعضاء بالأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو، بالتعاون مع اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست COMEST)، من أجل مواصلة التأمل في مسألة أخلاقيات العلوم، طبقاً للقرار ٣٩ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين. ويعرض التقرير لمحة شاملة عن الأنشطة المنفذة في هذا المجال، بما في ذلك التوصيات التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية لكومست التي عقدت يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بمقر اليونسكو.

القرار المطلوب: الفقرة ٢٦.

أولا – الخلفية

١ – في القرار ٣٣م/٣٥، أذن المؤتمر العام للمدير العام بما يلي: "مواصلة التأمل بشأن المسائل الأخلاقية الأساسية التي تثيرها أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي، استناداً إلى دور اليونسكو كمنتدى أخلاقي وفكري ودولي وجامع للتخصصات، وذلك من خلال عمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، وبالتعاون مع برامج اليونسكو العلمية الدولية الحكومية والدولية، وبالاستفادة من المساهمات المشتركة بين القطاعات، ولا سيما البرنامج الرئيسي الثاني، فيما يخص الفضاء الخارجي، وأخلاقيات البيئة، ووضع مدونة سلوك للعلميين، والأخلاقيات المتصلة بالتكنولوجيات المستجدة"؛ و"تعزيز الدور الاستشاري للجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، والنشاط التقنيني للمنظمة، من خلال تشجيع إعداد وترويج مبادئ في مجال أخلاقيات البيئة وأخلاقيات العلوم". وفضلا عن ذلك طلب المؤتمر العام، في القرار ٣٣م/٣٩(٤) المتعلق بملاءمة إعداد إعلان دولي عن أخلاقيات العلوم، من المدير العام "أن يواصل، بالتعاون مع المجلس الدولي للعلوم واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، التأمل في مسألة أخلاقيات العلوم، وأن يقدم عن ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة".

ثانيا – الأنشطة المضطلع بها من أجل مواصلة التأمل في مسألة أخلاقيات العلوم

٢ – واصلت اليونسكو التأمل في المسائل الأخلاقية التي تثيرها أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي وذلك من خلال ثلاثة أنشطة لا تزال جارية هي:

- إجراء مسح للحقل الواسع لأخلاقيات العلوم وخاصة الموضوعات الهامة من وجهة نظر دولية، وذلك عن طريق إجراء مشاورات فردية مع العلميين والفلاسفة وراسمي السياسات، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة والأطراف المعنية في جميع المناطق، بغية تحديد ومناقشة المسائل الأخلاقية التي تستحق المزيد من التأمل؛
- تحليل مدونات السلوك القائمة في مختلف المجالات العلمية والمهنية وفي مختلف البلدان والمناطق؛
- استعراض عمل اليونسكو السابق في هذا المجال، لا سيما فيما يتعلق بالتوصية بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي، التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

الاجتماعات الاستشارية بشأن أخلاقيات العلوم ومسؤولية العلميين (آذار/مارس – أيار/مايو ٢٠٠٦)

٣ – عقدت سلسلة من الاجتماعات الاستشارية من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠٠٦ في بلدان ومناطق مختلفة. وشارك فيها خبراء وعلميون وممثلو منظمات إقليمية ودولية وممثلو اللجان الوطنية والوفود الدائمة لدى اليونسكو، بصفتهم الشخصية. وتولت اليونسكو تنظيم هذه الاجتماعات في دول أعضاء بناء على دعوتها. وتوجد تقارير مفصلة عن الاجتماعات في الصفحة التالية من موقع اليونسكو على شبكة الانترنيت (http://www.unesco.org/shs/ethics).

- كانت المناسبة الأولى لعرض ومناقشة الأنشطة المتعلقة بأخلاقيات العلوم ومسؤولية العلميين هي انعقاد الجمعية العامة لأكاديميات عموم أوروبا في كراكوفيا ببولندا من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، حيث قامت اليونسكو باطلاع ممثلي الأكاديميات الأعضاء في هذه الجمعية، البالغ عددها ٥٢ أكاديمية علمية، على أنشطتها في مجال أخلاقيات العلوم.

- وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ عقد الاجتماع الاستشاري الوطني الأولى بمعهد كانازاوا للتكنولوجيا في طوكيو باليابان. وحضر الاجتماع ٥٥ مشاركاً وكان من بينهم أعضاء من فريق العمل التابع لمجلس العلوم الياباني الذي كان قد أعلن في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ المشروع الذي أعده لمدونة سلوك بشأن الأخلاقيات.

- وانعقد الاجتماع الاستشاري الوطني الثاني، بحضور ٤٥ مشاركاً، في نيودلهي بالهند يومي ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

- واستضافت اللجنة الوطنية السويسرية يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ بقصر الأمم في جنيف اجتماعاً استشارياً إقليمياً لمنطقة أوروبا حضره نحو ٤٠ مشاركاً، يتألفون من علميين وباحثين أكاديميين ومسؤولين حكوميين، ومن ممثلين للجان الوطنية لليونسكو والوفود الدائمة، يمثلون ١٣ بلداً من أوروبا وأمريكا الشمالية.

- وعقد اجتماع إقليمي لآسيا والمحيط الهادي في بانكوك بتايلاند يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ حضره ٥٠ مشاركا من ١٣ بلداً.

- وأخيراً، حضر ٨٠ مشاركاً من ٦ بلدان اجتماعاً استشارياً إقليمياً لأمريكا اللاتينية عقد في بيلوهوريزونتي بالبرازيل يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤ – ومن المزمع عقد اجتماعات استشارية لاحقة في افريقيا والمنطقة العربية في عام ٢٠٠٧. ولما كانت عملية الاجتماعات الاستشارية لم تكتمل بعد، فإن الوثيقة التي درستها كومست واعتمدتها في دورتها الاستثنائية في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ تقدم تحليلاً مؤقتاً فقط. وقد شكلت نتائج هذه الاجتماعات وتقاريرها إسهاماً في المشورة التي تسديها كومست للمدير العام بشأن هذا الموضوع (انظر الفقرة ٢٤ أدناه).

نتائج الاجتماعات الاستشارية

٥ – طُرحت براهين دامغة على ضرورة وضع مدونات سلوك للعلميين، وبرامج تربوية وتدريبية للمساعدة على التصدي للشواغل الأخلاقية. واتفق المشاركون على أن الجهود الرامية إلى إعداد قواعد أخلاقية فيما يتعلق بالأنشطة العلمية والتكنولوجية تحتاج إلى التنسيق على المستوى الدولي، نظراً لأن المجتمع العلمي له نطاق عالمي.

٦ – وتم الإقرار بوجه عام بأن مدونات السلوك والبرامج التربوية والتدريبية في مجال الأخلاقيات يمكن أن تساعد على إعلام الأفراد والعلميين بمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية لدى إجراء البحوث. وبالتالي يمكن أن تساعد على تعزيز ثقافة المسؤولية ورفع مستوى الوعي في أوساط العلميين والطلاب بالقضايا

الأخلاقية. وبوسع الجامعات أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد بمطالبة الطلاب والأساتذة بالانضمام إلى المدونات ذات الصلة بتخصصاتهم وبتقديم برامج إلزامية في مجال الأخلاقيات.

٧ – كما أن النظم الوطنية والدولية يمكن أن تساعد بدورها في منع إساءة استخدام تطبيقات البحوث. واشتراط أن تخضع البحوث لمراجعة مستقلة من قبل الأنداد يمكن أن يساعد على التوصل، من منظور أخلاقي، إلى تحديد الفوائد والمخاطر الكامنة، بما في ذلك وسائل التخفيف من المخاطر. والمراقبة المستقلة هي الطريقة المعيارية للوقاية من مظاهر سوء التصرف. ومن شأن فرض عقوبات على مخالفة النظم، وهذه ممارسة شائعة في مهنة الطب مثلا، أن يساعد على تعزيز الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية.

٨ – ومن جهة أخرى، اتفق المشاركون أيضاً على الحاجة إلى مدونات سلوك متوازنة لا تثني عزيمة العلميين عن الاستمرار في الخوض في البحث المفيد، ولا تنال من تأييد عامة الجمهور للبحوث الطليعية.

٩ – كما أن من شأن القواعد المنسقة دولياً أن تكون مفيدة في الأوضاع التي يتعرض فيها علميون فرادى للضغط كي يؤدوا عملهم دون الالتفات إلى المعايير الدولية، ومن شأنها كذلك أن تساعد على ضمان قدر من المساواة بين الباحثين في كل من المجال الأكاديمي والمجال الصناعي.

١٠– وتمّ التأكيد على ضرورة أن تسعى الحكومات والعلميون معاً إلى استحداث القواعد المقترحة وتطبيقها. ويجب أن تنبثق القواعد ذاتها عن عملية تُطمئن الجمهور إلى أن الاحتياطات الواجبة يجري اتخاذها وإلى أن المخاطر يجري دراستها ومعالجتها.

١١– وسيكون على الجهود المبذولة للتوصل إلى نهج دولي منسق إزاء أخلاقيات العلوم ومسؤولية العلميين أن تتغلب على تباين وجهات النظر. وبمقدور المنظمات الدولية أن تساعد على تخطي هذه الاختلافات بتوفيرها منتدى دولياً للنقاش. غير أن نهوض اليونسكو بهذا الدور يتطلب التزاماً سياسياً قوياً وواسع النطاق على المستويين الوطني والدولي سواء بسواء.

١٢– ولاحظ المشاركون أن ثمة اختلافات، تكون في كثير من الأحيان سياسية وثقافية أكثر من كونها تقنية، بشأن كيفية تناول شتى البلدان للقضايا الأخلاقية. والاختلافات الثقافية بين البلدان يجب أن تؤخذ في الاعتبار في أي جهود ترمي إلى وضع وتطبيق معايير دولية أخلاقية للنشاط العلمي ولمسؤولية العلميين.

تحليل مدونات السلوك القائمة الخاصة بالعلميين

١٣– تعكف اليونسكو في الوقت الحاضر على مسح مجال أخلاقيات العلوم، واستهلت بوجه خاص دراسة عما يتوافر من مدونات السلوك ومدونات الأخلاقيات الخاصة بالعلميين والمهن ذات الصلة، في مختلف المجالات العلمية والمهنية وفي شتى بلدان ومناطق العالم. وتشمل هذه الدراسة ثلاثة عناصر هي: اقتناء مجموعة واسعة من المدونات (من مختلف المهن والبلدان والمنظمات)؛ وإجراء تحليل نقدي مقارن للمدونات وتحديد أوجه قوتها وضعفها؛ وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة للمدونات في إطار مرصد الأخلاقيات العالمي يجري تطويرها لتصبح قاعدة البيانات رقم ٥ للمرصد. وتمثل هذه الدراسة عملية متواصلة. ومن شأن زيادة حجم مجموعة المدونات المستقاة من شتى مناطق العالم بغية تغطية أكبر عدد ممكن من الفروع العلمية أن

يعطي صورة أدق عن توزيع المدونات. ويمكن الاطلاع على مجموعة المدونات المقتناة حتى الآن، وعلى معايير ومنهجية التحليل المتبعتين في هذه الدراسة، في الصفحة التالية من موقع اليونسكو على شبكة الانترنيت: (http:/www.unesco.org/shs/ethics).

١٤- **التغطية الجغرافية**. ركّزت هذه الدراسة حتى الآن، من الناحية الجغرافية، على آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا وأمريكا الشمالية، وهما اثنتان من المناطق الثلاث التي أجرت فيها اليونسكو بالفعل مشاورات مع العلميين وأخصائي الأخلاقيات وراسمي السياسات. وستركز الدراسة بعد ذلك، في إطار هذه العملية المتواصلة، على تحليل المدونات التي جمعت من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وافريقيا، والدول العربية. وتصل جملة ما تم تحليله من مدونات إلى ٦٥ مدونة، قلة منها (١٧٪) تطبق على الصعيد العالمي. وثمة مدونتان تطبقان على الصعيد الإقليمي (أوروبا)، في حين تطبق معظم المدونات على الصعيد الوطني، كما يظهر من الجدول الوارد أدناه.

افريقيا	الدول العربية	آسيا والمحيط الهادي	أوروبا وأمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية والكاريبي
جنوب افريقيا زمبابوي (٤)		استراليا (٥) الصين (٢) فيجي الهند (٢) اليابان (٢) نيوزيلندا (٥) جمهورية كوريا (٢) سنغافورة سري لانكا	بلجيكا بلغاريا كندا (٤) ألمانيا (٢) لاتفيا هولندا النرويج السويد (٤) المملكة المتحدة (٢) الولايات المتحدة (٨)	الأرجنتين

١٥- **الجهات التي أصدرت المدونات والفئات الموجهة إليها**. الأغلبية الساحقة من المدونات (٤٧ مدونة وطنية، ومدونتان إقليميتان و٨ مدونات عالمية) قدمتها منظمات ينتمي إليها طوعاً مهنيون في فرع علمي معين. وثمة قلة من المدونات أصدرتها شركات، وجماعات من العلميين لا تؤلف منظمات، وجامعات، ولجان حكومية استشارية. وفي معظم الحالات (٨٠٪) تنطبق المدونة على كافة أعضاء منظمة ما، بصرف النظر عن صفة عضويتهم. وفي حالات معينة يجب على الأعضاء المعتمدون أن يمتثلوا لمدونة أوسع نطاقاً من تلك التي يمتثل لها سائر الأعضاء، كما أن العقوبات لا توقع أحياناً إلا عليهم وحدهم.

١٦- **الفروع العلمية**. تعالج المدونات التي تم تحليلها عدة مهن وفروع علمية مختلفة، وقد تم تصنيفها حسب التصنيف الدولي الموحد للمهن ISCO-88. ويتضح من الشكل المبين أدناه أن أكثر مجموعة ممثلة هي مجموعة المهنيين العاملين في مجال العلوم الفيزيائية والرياضية والهندسية (٤٦٪ من جميع المدونات). أما ثاني أكبر عدد من المدونات فيخص الفروع العلمية المتصلة بمجال علوم الحياة والصحة (٢٩٪ من جميع المدونات). وثمة مدونات تتعلق بمجال العلوم الاجتماعية والإنسانية ولكنها أقل عدداً بكثير. ويبيّن هذا التوزيع للمدونات التي تم تحليلها حسب الفروع العلمية المختلفة أن الاهتمام المولى للقضايا الأخلاقية

في الفروع العلمية الخاصة بالتكنولوجيا والعلوم الهندسية والحاسوبية وعلوم الحياة والصحة أكبر من الاهتمام المولى لها في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

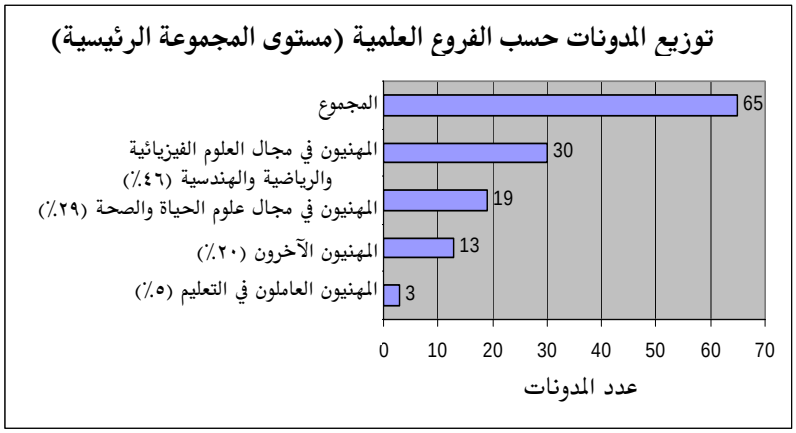

١٧- **تاريخ إصدار المدونات**. نظرا لنقص المعلومات عن تواريخ إصدار المدونات، وخاصة عن تاريخ اعتمادها، ليس من الممكن في الوقت الحاضر الخروج باستنتاجات عن الاتجاهات المسجلة على مر الزمن. ويمكن أن يسبب هذا النقص في المعلومات مشكلات أيضاً للجهات المستهدفة بالمدونات، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمدونات تنظيمية تنص على عقوبات وتراعي مبدأ المحاكمة العادلة (حق الدفاع، والحق في معرفة أساس التهم، وما إلى ذلك). وتطبيق أي مدونة يفترض، بطبيعة الحال، أن تكون جميع الأطراف المعنية على معرفة بأحكامها وبتاريخ إصدارها.

١٨- **طبيعة المدونات وطرق إنفاذها**. لوحظ أن في العديد من المدونات وجود عدم اتساق بين طبيعة المدونة وطريقة إنفاذها. فمن المفارقات مثلا أن تنص ٦٥٪ فقط من المدونات التنظيمية صراحة على فرض عقوبات في حالة الإخلال بأحكامها. فإذا كان من المتوخى أن تكون الأحكام تنظيمية، تعين إيجاد طريقة لإنفاذها. وبالمثل، هناك العديد من المدونات التنظيمية التي لا تنص على وجود أي هيئة تأديبية تتولى التحقيق في حالات الإخلال المحتمل بأحكام المدونة وتتخذ القرارات بشأن العقوبات الواجب فرضها. ويلاحظ أن أغلبية المدونات ذات الطابع التنظيمي تنص صراحة على أن الامتثال لأحكامها أمر ملزم بينما يكون هذا الامتثال طوعيا في أغلبية المدونات ذات الطابع التربوي أو الإرشادي. ولكن هناك استثناءات لهذه الصلة المنطقية بين مسألة الالتزام وطبيعة المدونة. فبعض المدونات التنظيمية يعد تطبيقها طوعيا وبعض المدونات الإرشادية يعد تطبيقها إلزامياً، مما يعتبر أمراً متناقضاً في كلتا الحالتين. وتبين هذه الدراسة، أن العديد من مدونات السلوك والمدونات الأخلاقية قد أصدرتها منظمات يعد الانضمام إليها طوعياً، وإن العديد من المهنيين ليسوا أعضاء في أي من هذه المنظمات الطوعية. ولا تتجاوز عادة نسبة جميع المهنيين الأعضاء في مثل هذه المنظمات في منطقة جغرافية ما ٦٠٪، بل وتكون هذه النسبة في كثير من الأحيان أقل من ذلك بكثير. ومن ثم يوجد عدد كبير من المهنيين لا يمتد إليهم تأثير أي مدونة أخلاقية.

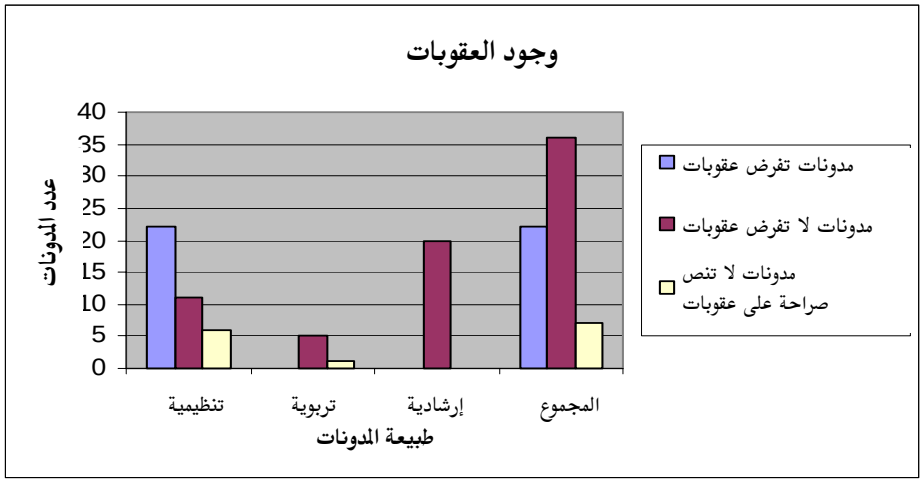

١٩- **مضمون المدونات**. أسفر التحليل المتعلق بهذا المعيار عن نتائج تتعلق بجانبين هما: أولا، المبادئ الأكثر تواتراً التي تشير إلى قيم أخلاقية، وثانياً، توزيع هذه المبادئ على الفئات المهنية الرئيسية الأربع. والجانب الأخير مهم نظرا لأن تواتر ورود المبدأ قد لا يكون متساويا في جميع مجالات العلم والتكنولوجيا. ويبين هذا الجانب الثاني في الواقع ما إذا كان قد تم التوصل أم لا، في داخل المجتمع العلمي ككل، إلى اتفاق في الآراء (بشكل طوعي أم لا، بالتشاور أو بدونه) بشأن أحد المبادئ المعلنة أو العديد منها. وفيما يتعلق بالمبادئ الخارجية، لوحظ أن المبدأ الأكثر تواتراً (المسؤولية عن البيئة) يختلف عن المبدأ المنتشر بأكبر قدر من التساوي (السلامة العامة والرفاه العام). أما بالنسبة للمبادئ الداخلية، فيلاحظ أن المبدأ الأكثر تكراراً (سرية المعلومات) هو أيضا المبدأ الأكثر انتشارا يتبعه مباشرة المبدأ الثاني (الحفاظ على القدرات واستيفاؤها). ويبين الشكلان الواردان أدناه المبادئ الأكثر وروداً في المدونات.

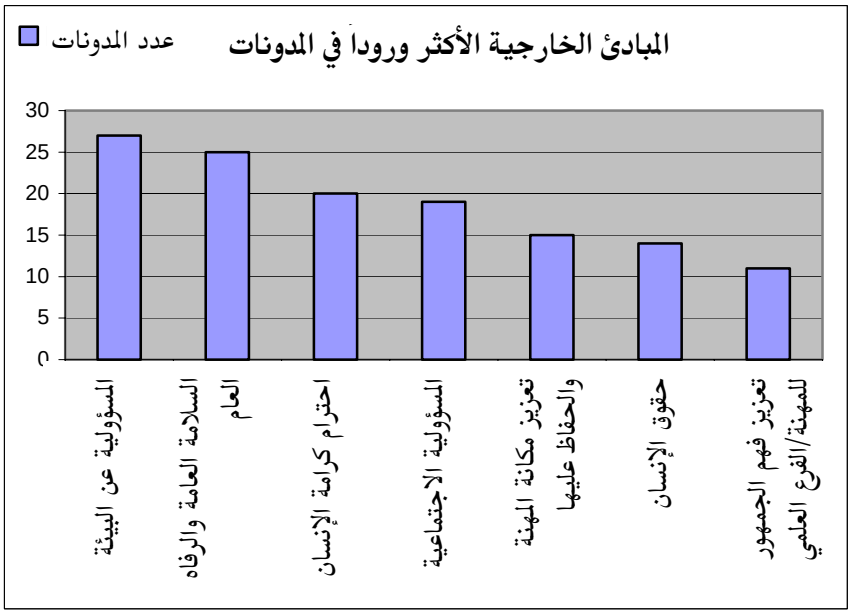

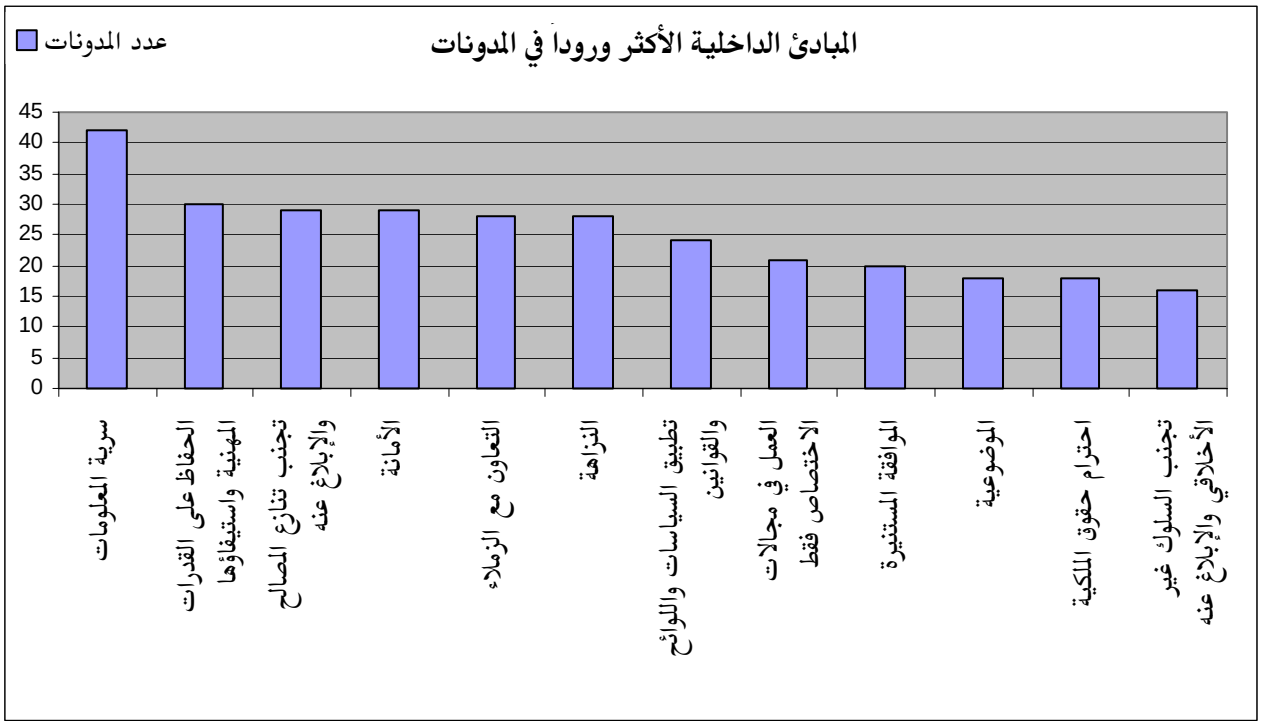

استعراض أعمال اليونسكو السابقة المتعلقة بأخلاقيات العلوم ومسؤولية العلميين

٢٠- اعتمد المؤتمر العام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ إبان دورته الثامنة عشرة التوصية بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي. واستُخدمت توصية عام ١٩٧٤ هذه، التي تشكل جزءا من الإطار التقنيني لليونسكو، كوثيقة مرجعية هامة أثناء الاجتماعات الاستشارية.

٢١- ودعي المشاركون في مختلف الاجتماعات الاستشارية إلى دراسة قائمة إرشادية أعدتها الأمانة لمجموعة من المسائل المتعلقة بمدى ملاءمة جدوى توصية عام ١٩٧٤. وتناولت مجموعة هذه المسائل أساساً نطاق التغطية التي توفرها التوصية بالقياس إلى تقدم العلوم في الوقت الحاضر، وتطبيق مبادئها ومعاييرها على ضوء التقدم المعاصر في مجال العلوم والتكنولوجيا وكذلك على ضوء الآليات التي أنشئت لضمان تطبيقها.

٢٢- وتُشير الاستنتاجات الأولية إلى أن نص التوصية بمجمله لا يزال يحتفظ اليوم بملاءمته واتساقه. واتفق معظم المشاركين على أن التوصية تُشكل نقطة انطلاق مهمة للمناقشات. وتمّ طرح ودراسة عدة خيارات هي: تحديث الوثيقة؛ والتعريف بها على نحو أفضل وزيادة فعاليتها في التطبيق العملي؛ واستخدامها كأساس لإعداد وثيقة جديدة تُشير صراحة إلى المبادئ الأخلاقية. وكان رأي المشاركين بشكل عام أن هذه الوثيقة تقوم على نهج يراعي كلا من الجوانب العامة والجوانب الأخلاقية للأنشطة العلمية، وأنها وفقت في الجمع بين فكرة أن الأفراد الذين يمارسون أنشطة علمية يتحملون مسؤولية شخصية، وأن هذه المسؤولية تنطوي على بعض الالتزامات تجاه المجتمع.

٢٣- وفي الاجتماعات الاستشارية، تم التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن أهمية الترويج للتوصية وتقييم تأثيرها في الدول الأعضاء على مر الزمن. كما ذكّر عدة مشاركين بنتائج المؤتمر العالمي للعلوم الذي نظمته اليونسكو بالتشارك مع المجلس الدولي للعلوم في بودابست في حزيران/يونيو ١٩٩٩، والذي أسفرت

المناقشات التي أُجريت فيه بشأن إعداد يمين أو تعهد للعلميين عن اعتماد الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية *والوثيقة المعنونة "جدول الأعمال – إطار العمل في مجال العلوم"*. وأشار المشاركون أيضاً إلى ضرورة أن تشكل الجوانب الأخلاقية لهذا الإعلان أساساً يُستند إليه في عمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست)، وخاصة فيما يتعلق بتعليم وتدريب العلميين وبمدونات السلوك الخاصة بالعلميين.

ثالثا – الاجتماع الاستثنائي للجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية

٢٤– عقدت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية اجتماعاً استثنائياً في يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، لدراسة أنشطتها النظامية المتعلقة ببرنامج اليونسكو الخاص بأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا الذي اُعتمد لفترة عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧، والتقارير المرحلية عن الأنشطة المنفذة طبقاً للمهام التي كلفتها بها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو (القرارات ١٧٢م ت/١٧، و٣٣م/٣٥، و٣٣م/٣٩).

٢٥– وبعد أن درست اللجنة العمل الذي اضطلعت به اليونسكو، ومع مراعاة القرار ٣٣م/٣٩ الذي كلّف بإجراء مزيد من التأمل في مسألة أخلاقيات العلوم ومسؤولية العلميين، أوصت المدير العام بما يلي:

١ – ينبغي تذكير الدول الأعضاء بالمبادئ التي اعتمدتها في توصية عام ١٩٧٤ بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي، وينبغي اتخاذ هذه الوثيقة والإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية مرجعاً عاماً للأعمال المقبلة.

٢ – رئي أن من الضروري إجراء تقييم، من وجهة نظر أخلاقية، لتأثير الأعمال السابقة التي اضطلعت بها اليونسكو في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بتوصية عام ١٩٧٤ والإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية.

٣ – ينبغي دعم وتشجيع الأنشطة التي اضطلعت بها اليونسكو حتى الآن مثل جمع مدونات السلوك من جميع أرجاء العالم، وإجراء تقييم نقدي ومقارن للمدونات القائمة، وإعداد الأدوات التعليمية.

٤ – ينبغي الاضطلاع بمزيد من أنشطة التأمل والتشاور على المستوى الدولي وتشجيعها بغية تحديد إطار أخلاقي عام لتوجيه النشاط العلمي يشمل سائر الأطراف المعنية إلى جانب العلميين.

٥ – ينبغي لليونسكو أن تضع إطاراً أخلاقياً عاماً بمشورة اللجنة العلمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.

٦ – ينبغي الاعتماد على الدول الأعضاء والأوساط العلمية لدى القيام في وقت لاحق بإعداد و/أو تطبيق مدونات سلوك محددة للعلميين.

٧ – ومن الضروري في هذا الصدد تنظيم عملية واسعة النطاق لإشراك جميع الأطراف المعنية والمجتمع برمته في استهلال أنشطة في القطاعات التي تهم المجتمع.

مشروع القرار المقترح

٢٦- **بعد** دراسة الوثيقة ١٧٥م ت/١٤، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **إذ يذكّر** بالقرارات ٢٩م/١٣، الفقرة ٢ - جيم (د)، و ٣٠م/٢٠، و ٣١م/٢١,١ (أ) و ٣٢م/٢٦، التي تدعو اليونسكو إلى تشجيع التأمل في المسائل الأخلاقية المقترنة بتطور العلوم والتكنولوجيا ،بمشورة اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست)،

٢ - **ويضع في اعتباره** القرارات ١٦٩م ت/٣,٦,١، و ١٧٢م ت/١٧، و ٣٣م/٣٥ و ٣٣م/٣٩ (٤)، التي تطلب من المدير العام "أن يواصل التأمل في مسألة أخلاقيات العلوم"،

٣ - **ويأخذ في اعتباره** التوصية بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة، وكذلك الإعلان بشأن العلوم واستخدام المعارف العلمية الذي صدر عن المؤتمر العالمي للعلوم في عام ١٩٩٩، والوثيقة المعنونة *"جدول الأعمال - إطار العمل في مجال العلوم"* ، اللذين أيدتهما اليونسكو في الدورة الثلاثين للمؤتمر العام،

٤ - **وقد درس** الوثيقة ١٧٥م ت/١٤،

٥ - **يعرب عن تقديره** للدور الذي تؤديه اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية في التأمل الذي تقوم به اليونسكو بشأن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا **ويعترف** بهذا الدور؛

٦ - **ويحيط علماً** بالتوصيات التي اقترحتها اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية في دورتها الاستثنائية (من ٢٧ إلى ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦) بشأن متابعة التأمل في أخلاقيات العلوم، الذي يُشكل أساساً يُستند إليه في وضع مدونة للسلوك الأخلاقي للعلميين؛

٧ - **ويعرب عن تقديره** للجهود المبذولة لإشراك الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية والهيئات الوطنية والإقليمية المعنية في متابعة التأمل في أخلاقيات العلوم ومسؤوليات العلميين من خلال عملية من المشاورات الإقليمية، **ويُشجع** اللجنة على متابعة هذه الجهود؛

٨ - **ويدعو** المدير العام إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لإجراء تقييم شامل لمدى تطبيق التوصية بشأن أوضاع المشتغلتين بالبحث العلمي، وللجوانب الأخلاقية للإعلان المتعلق بالعلوم واستخدام المعارف العلمية، بغية تقييم تأثيرهما في الدول الأعضاء؛

٩ - **ويدعو** المدير العام إلى تقديم تقرير إلى المؤتمر العام في دورته الرابعة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار؛

١٠- **كما يدعو** المدير العام إلى إبلاغ نص هذا القرار إلى رئيس اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.